Femena
Rights Peace Inclusion

التصاميم: Roshi Rouzbehani

لا صمت بعد الآن!

تتحدث المدافعات عن حقوق الانسان في منطقة سوانا علناً عن العنف الجنسي من قبل أمن الدولة

أولًا. المقدمة

تشكِّلُ نضالاتُ النساءِ من أجل الحريةِ والمساواة جزءًا حيويًا من أي حركةٍ اجتماعية من أجل التحوُّل والعدالة الاجتماعية. تعملُ المدافعاتُ عن حقوق الإنسان (WHRDs) بشجاعةٍ كناشطاتٍ في مقدّم تلك النضالات من أجل الدفاعِ عن حقوقهن وحقوق الآخرين/ات. في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (منطقة سوانا)، تبدأ العديداتُ من هؤلاء النساء نضالهَن من داخل منازلِهن - وهو الفضاءُ الخاص الذي يُقْصيهن إليه النظام الأبوي - وحيث يسعين جاهداتٍ، ضمنَ هذا المجال، لتغيير حياتهن وحيوات النساء الأُخريات في أُسَرهن ويتحدين الأعرافَ والقواعد والتقاليد التي وضَعت النساءَ في موقعٍ تابعٍ وأدنى. وبعد ذلك ينقلنَ، كناشطاتٍ، هذا النضال إلى المجال العام، رافعاتٍ للوعي ومشجعاتٍ للنساء الأُخريات على الانضمامِ إليهن في مكافحة العنفِ ضد النساء والتحرش الجنسي وأشكال القمع الأخرى التي تبُقي النساءَ خاضعاتٍ.

تواجهُ المدافعاتُ عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا في نضالهن من أجل الحقوق والمساواة، ليس النظام الأبوي فحسب، بل كذلك الاستبداد، النزعة العسكرية، الاحتلال، الأصولية والنيوليبرالية الجديدة. إنَّ الأنظمة غير الديموقراطية في الحُكم، والتي لها مصلحة في الحفاظِ على الوضع القائم، تستخدمُ جميع الأساليب المُتاحة لديها لإسكات المدافعات عن حقوق الإنسان وتهميشهن والإبقاء على السُلطة والسيطرة عليهن. ومع تزايد وعي النساء بحقوقهن نتيجة للحركات النسوية وتلك العاملة لتحقيق المساواة، أصبحت مطالبهُن بتغيير الهياكل التمييزية أشد؛ وفي المقابل، ازدادت الضغوط التي تمارسُها القطاعات الأمنية والأجهزة القضائية في الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

تتعرضُ المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يعملن على تعزيز الحقوق والتصدي للتحرش والعنف في وجه النساء والقضاء عليه، لأشكالٍ لا حصر لها من العنف، بما في ذلك الاستدعاءات والاستجوابات المتكررة، المُضايقات القضائية، منع السفر، القيود على نشاطهن المدني والاجتماعي، الاحتجاز المؤقت والسجن. وليس من المستغرب استخدام التحرشِ الجنسي والترهيب والتحرش والإساءة وحتى الاعتداء بحق المدافعات عن حقوق الإنسان، في محاولة لتشويه سُمعتِهن وجعلهن غير ناشطات أو معاقبتهن.

يستندُ هذا التقرير إلى بحثٍ أجرته منظمة «فيمينا» في عشرة بلدانٍ في منطقة سوانا، من أجل تصنيف الأشكال المختلفة للانتهاكات الجنسية والتحرش المستخدمة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان وتوثيقِها، وتسليط الضوء على الآثار الصحية والنفسية لتلك الانتهاكات عليهن. ويوضح التقرير أيضًا التحديات التي تواجهُها المدافعاتُ عن حقوق الإنسان، وكيف توسَّعت أدوارهن على الرغم من التحديات، مما أدى إلى زيادة ردود الفعل الأمنية العنيفة، والتي تشمل مجموعةً من التُهم الأمنية وتلك المتعلقة بالإرهاب وسواها بحق المدافعات عن حقوق الإنسان. وبالاستنادِ على المقابلات، يقدِّم التقريرُ مجموعةً من التوصيات بشأنِ كيفية توفير دعمٍ أفضل من مجموعةٍ من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية للمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواجهن العنفَ الجنسي نتيجة لجهودهن في تعزيزِ الحقوق.

ثانيًا. المنهجية

يستندُ هذا التقرير إلى مقابلاتٍ معَمَّقة مع مدافعاتٍ عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أبحاثٍ مكتبية. أجرت منظمة «فيمينا» مقابلاتٍ مع ٢١ مدافعة عن حقوق الإنسان واجهنَ شكلًا من أشكال التحرش الجنسي أو سوء المعاملة والعنف من قبل مسؤولي أمن أو سجونٍ أثناء الاستجواب أو الاحتجاز أو خلال السجن. هؤلاء المدافعات عن حقوق الإنسان كُنَّ من أفغانستان، البحرين، مصر، إيران، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، السودان، سورية، اليمن والمملكة العربية السعودية. في إحدى الحالات، أجرت «فيمينا» مقابلة مع إحدى أفراد أُسرة مدافعةٍ عن حقوق الإنسان معتقلة تعرَّضت للتحرش الجنسي والاعتداء أثناء سجنها. بالإضافة إلى ذلك، قامت «فيمينا» بمقابلاتٍ مع خبراء/خبيرات من منظماتٍ إقليمية ودولية لحقوق الإنسان وثَّقوا/وثَّقن الاعتداءات الجنسية على السجينات، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان. يعتمدُ هذا التقرير كذلك على النتائج التي توصلت إليها «فيمينا» من التفاعلات مع جهودِها لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان المعرَّضات للخطر أو التهديد من جميع أنحاء المنطقة، واللواتي أفضَيْنَ إلى فريقنا عن تجاربهن مع التحرش الجنسي والعنف والإساءة أثناء الاستجواب و الاحتجاز أو السجن.

أُجْريت المقابلات عبر وسائل اتصال آمنة، إذ أطلَعت «فيمينا» كل المُشاركات بالغرَض من المقابلة وطبيعتها التطوعية وكيفية استخدام المعلومات. وافقت كل مُشاركة على إجراء المقابلة، وتمَّ إبلاغهن جميعًا بأنه في إمكانهن رفضُ المشاركة أو إنهاء المقابلة

في أي وقت.

تفضِّل العديد من النساء اللاتي تمَّت مقابلتُهن، بما في ذلك مَن تقدمن بشكاوى ضد المعتدين عليهن، عدمَ التحدث علنًا عن الانتهاكات التي تعرضْن لها أثناء احتجازهن، خوفًا على أمنهن أو سلامة أفراد أُسرهن. للحفاظِ على سرية هوياتهن، أطلقنا عليهن أسماء مستعارة لا علاقة لها بكِنْياتِهن الحقيقية.

اعتمدَ هذا البحث على مقابلاتٍ شبه منظمة، وصُمِّمت أسئلة البحث باستخدام نهجٍ واعٍ بالصدمات من خلال التشاور مع العديد من الخبيرات، بهدفِ تقليل خطر التعرض لمزيدٍ من الصدمات يمكن أن يشكلها سردُ المدافعات عن حقوق الإنسان لتجاربهن. بعضُ المشاركات كنَّ راغباتٍ ومستعدات لمشاركة تجاربهن بالتفصيل، بينما فضَّلت الأُخريات عدم الخوض في تفاصيل مؤلمة. وقد استرشَدت عمليةُ البحث وتحليل المقابلات أيضًا بتجارب مُنتميات إلى فريق «فيمينا» اللواتي كان لديهن، بصفتهن مدافعات عن حقوق الإنسان، تجارب مماثلة مع قوات الأمن.

بدأت «فيمينا» البحثَ من خلال إجراء مقابلات مع المدافعات المعروفات للفريق واللواتي تمَّ اعتقالهن مؤخرًا. وتمَّ الوصولُ لاحقًا إلى المدافعات الأخريات اللواتي تمَّت مقابلتهن لهذا التقرير مِن خلال منظمات ومحاميات وناشطات في المجال. أخيرًا، من المهم الإشارة إلى أنه من أجل البقاء محايداتٍ وصادقات مع تجارب المدافعات، لم نحذُف أو نُضِف أي شيء على شهاداتهن؛ أما التغييرات الصغيرة فكانت ضرورية لعدم الكشف عن هوية الناجيات وحمايتهن أو لتوضيحِ سياقٍ.

ثالثًا. الأدوار المتوسعة للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا

غالبًا ما يتعين على المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه المنطقة محاربةُ التمييز والعنف في حياتهن الخاصة، فضلاً عن مواجهةِ التمييز القانوني والهيكلي المجتمعي الأوسع. بالنسبة إلى العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان، فإنَّ التجاربَ الخاصة والشخصية مع التمييز والعنف هي التي تشجعهن على أن يصبحن ناشطاتٍ اجتماعيًا وسياسيًا. وتدخلُ الكثيرات في هذا العمل بهدف تغيير القلوب والعقول لمواطنيهن كما لدى صناع القرار، وتغيير أنظمة القمع وهياكله والتصدي لمختلف أشكال العنف بحق النساء والفتيات.

بالفعل، فإنَّ كبحَ العنف هو أحد الأنشطة الرئيسية التي تشاركُ فيها المدافعات عن حقوق الإنسان من تلك المنطقة، سواء كان ذلك من خلال تثقيف الجمهور والمشرِّعين/ات أو من خلال تغيير القوانين والدعوة لحماية أفضل للنساء. تعمل هؤلاء المدافعات عن حقوق الإنسان لاعتماد تدابير قانونية وقائية للنساء اللاتي يواجهن العنف المنزلي وإنشاء ملاجئ لهن وإدارتها، منع الزواج المُبكر، والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية النسائية وكذلك جرائم الشرف. إنهن لا يقدِّمن الخدمات للناجيات فحسب، بل يشاركن كذلك في رفع مستوى الوعي، بالعمل مع أفرادِ المجتمع للقضاء على السلوكيات والمُعتقدات التي تغذي ثقافة العنف ضد النساء.

تعملُ المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا أيضًا على تغيير قوانين الأسرة والعقوبات التمييزية، وتقديم الدعم للنساء اللواتي يواجهن التمييز، بما في ذلك الدعم القانوني للواتي يسعين إلى الطلاق أو حضانة أولادهن.

كما تشارك المدافعاتُ عن حقوق الإنسان الأصغر سنًا في المنطقة بشكل متزايد في الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والاستقلال بالجسد، بما في ذلك الدفاع عن حقوق مجتمعات الميم عين. إنهن يقُمن بهذا العمل الحساس بطرقٍ أقل علانية بسبب الطبيعة المحافظة لبعض المجتمعات التي ينشَطن فيها.

تنخرطُ المدافعات عن حقوق الإنسان أيضًا في الجهود الرامية إلى ضمان حصول النساء والفتيات على فرصٍ متساوية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم وتحسين الظروف الاقتصادية، خاصة بالنسبة إلى النساء من المجتمعات المُهمشة أو ربات الأسر المسؤولات عنها، كما بلوغ الفضاءات العامة والمشاركة في العملية السياسية، بما في ذلك وجود النساء في مواقعُ صنع القرار والمناصب السياسية الرفيعة.

ومع تزايد الصراعِ في المنطقة، تعملُ المدافعات عن حقوق الإنسان أكثر في حل النزاعات وحول أجندة المرأة والسلام والأمن،

وكوسيطات وبانياتٍ للسلام. وهنَّ ناشطاتٌ بشكل متزايد في حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ. ولتحقيق تلك الغاية، غالبًا ما يتعارَضن مع مصالح الشركات والحكومات بهدف حماية المجتمعات المهمشة الأكثر تأثراً بالتدهور البيئي. وتنشطُ المدافعات عن حقوق الإنسان كذلك في العمل التقليدي في مجال حقوق الإنسان الذي يركِّز على حرية التعبير والتجمعات، والحقوق السياسية وإرساء الديمقراطية وضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية.

تنشطُ المدافعاتُ عن حقوق الإنسان في المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المحلية كصحافيات، معلمات، نقابيات وعضوات اتحادات، وسياسيات ومحاميات في مجال حقوق الإنسان. ونظرًا إلى الطبيعة المغلقة أو المتقلصة للفضاء المدني والقيود التي تفرضُها الحكومات على النشاط المدني، فإنَّ العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان يشاركن في منظمات أو مبادرات محلية غير رسمية وغير مسجلة، مما يجعلُهن عُرضة لإجراءات قانونية من قِبل الدولة.

في الواقع، مع توسع دورِ المدافعات عن حقوق الإنسان والقطاعات التي ينخرطن فيها، ومع ازديادِ تأثيرهن بشكل جلي، فقد أصبحن تزامنًا أهدافًا للعنف الحكومي وغير الحكومي. نتيجة لعملهن في تعزيز حقوق الإنسان، تتعرضُ المدافعاتُ في منطقة سوانا لمجموعة كاملة من انتهاكات الحقوق التي تطالُ المدافعين عن حقوق الانسان مِن الذكور، ولكن تلك الانتهاكات غالبًا ما تقترنُ معهن بالتحرش والعنف الجنسي، بما في ذلك التحرش اللفظي والتهديدات وكذلك الاعتداء الجنسي والجسدي والعنف.

رابعًا. التحديات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا

تعملُ المدافعاتُ عن حقوقِ الإنسان في منطقة سوانا في واحدة من أكثرِ البيئات تحديًا ويواجهن مجموعةً من العقبات التي تحدُّ من حريتهن في القيام بأنشطتهن والدفاع عن حقوق الإنسان.

من المهم الاعترافُ بالسياق الصعب الذي تعمل فيه المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه المنطقة، ليس فقط لفهمٍ أفضل للعوائق التي يضطررن لمواجهتها، بل أيضًا للتمتعِ بوعي أعمق لسبب انتشار العنف الجنسي والجنساني في كثير من الأحيان كوسيلةٍ لقمع الناشطات.

تتصفُ بلدان هذه المنطقة في المقام الأول بالُسلطوية من الناحية السياسية، مع وجودِ مساحةٍ سياسية مغلقةٍ لا تحدُّ من حقوق المدافعين/ات عن حقوق الإنسان كأفراد فحسب، بل تضعُ كذلك العديد من القيود القانونية على قدرة المنظمات غير الحكومية على الوجود والعمل. إنَّ حرية الصحافة محدودة في أفضل الأحوال. ويتمُ تقييدُ حقوق التجمع وتكوين الجمعيات. وكثيرًا ما تُستخدم القوانين الغامضة والفضفاضة المتعلقة بالأمن القومي ذريعةً في وجهِ المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في تهمٍ سياسية ومحاكمات ملفقة لردعهم/ن وثنْيهم/ن عن النشاط السياسي والاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ بعض بلدان تلك المنطقة هي في خضَم نزاعات مسلحة أو تمر بحقبةٍ انتقالية في مرحلةِ ما بعد الصراع. هذا الوضع لا يعرّض السلامةَ الجسدية للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان للخطر فحسب، بل يعني أيضًا أنه، إلى الصراع مع الحكومات المركزية في بلدانهم/ن، عليهم/ن في أحيان كثيرة مواجهة عملاء آخرين مثل الجماعات المتمردة المسلحة والميليشيات والجماعات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك المتطرفون الدينيون.

مما لا شكَّ فيه أنَّ المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا يعملنَ في بعض البيئات الأكثر عسْكرةً في العالم، بدءًا بالمدافعات في فلسطين تحت الاحتلال العسكري، إلى الموجودات في بلدان مثل سورية واليمن حيث لم يهدأ الصراع العسكري، إلى بلدانٍ يمارس فيها الجيش قدراً هائلاً من السيطرة على الشؤون السياسية مثل مصر وإيران. تجعلُ العسكرة الوجود العسكري في الحياة المدنية وفي هياكل صنع القرار طبيعيًا. كما أنها تجسدُّ التسلسلَ الهرمي وعدم الشفافية والمعايير الصارمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تؤثر على المدافعات عن حقوق الإنسان. في كثيرٍ من الأحيان، تستخدمُ الحكومات في المجتمعات المُعَسْكرة الصراع والوضع الطارئ ذريعةً لإصدار قوانين مكافحة الإرهاب وغيرها من قوانين الطوارئ التي تعلِّق الحقوق المدنية وتُقيِّد الحريات بشدة.

تحدٍ آخر تواجهُه المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه المنطقة هو نمو الأصولية الدينية والتطرف وهي المشاريعُ السياسية الحديثة التي تستخدم الدين للإمساك بالسلطة والاحتفاظ بها. وتسعى الحركاتُ الأصولية إلى ممارسةِ سيطرتها من خلال القراءة

والتفسيرات الانتقائية للنص الديني من أجل إيجادِ وفرضِ هويةٍ جماعية واحدة تُعتَبر نقية وأصيلة. وعلى هذا النحو، فإنَّ تلك الجماعات معادية لأي تنوع في التفسيرات، وأي قُصورٍ أو فشل في الالتزام بالتقاليد الدينية. فالمعارضةُ تجديفٌ، والتجديفُ يجب أنْ يُعاقَبَ بشدة. وتُستخدَم الأصولية الدينية بشكل خاص لتنظيم سلوك النساء كيف يرتدين، ومَن يتزوجن، وما إذا كان بوسعهن العمل. تؤكد هذه التقاليد على القيمة الرمزية للنساء كحارساتٍ للشرف في أسرهن ومجتمعهن. وأي امرأة تبتعدُ عن ذلك غير شريفة، والأهم أنها قد شوَّهت شرَف أسرتها ومجتمعها وتُمكن معاقبتُها، بما في ذلك عبر إجراءات متشددة مثل الموت. من جماعات مثل «تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق»، إلى حركة «طالبان» في أفغانستان والمؤسسة الثيوقراطية في إيران، يشكِّل التطرفُ الديني عقبةً هائلة في طريق المدافعات عن حقوق الإنسان.

في منطقة سوانا، بخدمُ الاستبداد السياسي والعَسكرة والأصولية الدينية مصالحَ النظام الأبوي - وهو التكوين الاجتماعي الذي يعطي امتيازاتٍ للرجال على النساء، ويفصلُ بين العالمَين العام والخاص ويخصص للنساء أدوارًا في المجال الخاص فيها قيمة وحقوق أقل، وفي ذلك إيجادٌ وإدامة لعدم المساواة. ويتعززُ النظام الأبوي بتقييدِ استقلالية النساء وتبرير العنف كعقابٍ مناسب لأي امرأة تخرجُ عن الأعراف الاجتماعية المنسوبة إليها. ولهذا السبب تشعرُ السلطات في هذه البلدان بالتهديدِ مِن المدافعات عن حقوق الإنسان والطريقة التي يتحدَيْن بها هذا النظام ويسعين إلى الخروج منه، فستخدم السلطاتُ التحرش الجنسي والعنف كسلاح ضدهن.

وأخيرًا، شهدت منطقة سوانا، مثل أجزاء أخرى كثيرة من العالم، تنفيذَ سياساتِ النيوليبرالية التي تركِّز على النمو الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني وخصخصة الخدمات العامة وتحرير التجارة والتمويل. لقد أدى النظام الاقتصادي النيوليبرالي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتسبب في التدهور البيئي وتفاقم التوتر الاجتماعي والتنافس على الموارد، وهو ما أفادَ في كثيرٍ من الأحيان النخبةَ السياسية والعسكرية الحاكمة. وفي هذا السياق، يُعَدُ النضالُ من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمرًا بالغ الأهمية والمدافعات عن حقوق الإنسان في الصفوف الأمامية لهذه النضالات ومحورها.

خامسًا. الاتهامات الموجهة إلى المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا

كما ذكرنا سابقًا، غالبًا ما يُنظر إلى المدافعات عن حقوق الإنسان على أنهن يتجاوزْنَ حدود الأدوار والمسؤوليات التي ينبغي أن يقتصرَ حضورُهن عليها. في السياقات الأبوية والاستبدادية لبلدان منطقة سوانا، المرأةُ المثالية هي المطيعةُ والتي تتمثل وظيفتها الأساسية في أن تكونَ زوجةً وأمًا. تشكل النساء اللاتي اخترنَ الخروج على هذا الدور، وبرغمِ كل التمييز والقمع الذي يتعرضن له، تهديدًا للنظام، ويُنظَر إليهن على أنهن نساء «سيئات» ويتم استخدام نوعهن الاجتماعي ضدهن. وعلى الرغم من انخراط الناشطات في أنشطة مدنية سلمية، فإنَّ نشاطهن يصبح ذريعة لاتهامهن بمروحةٍ من الجرائم التي تشمل:

- التجسس؛
- الصلات بالحكومات الغربية؛
- العلاقات مع دول الجوار المعادية؛
- العمل ضد الأمن القومي؛
- تهم الإرهاب؛
- تلقي التمويل من دول اجنبية؛
- العضوية في منظمات غير شرعية؛
- التواطؤ ضد مصلحة الدولة؛
- نشر الدعاية والمعلومات الخاطئة؛
- الإضرار بسمعة البلاد؛
- إهانة القادة والمسؤولين الحكوميين؛
- إقامة علاقات شخصية غير أخلاقية وغير لائقة؛
- تقويض القيم العائلية؛
- الترويج للرذيلة والدعارة؛
- الترويج للأفكار الغربية والفجور.

غالبًا ما توجَّهُ هذه الاتهامات الثقيلة للمدافعات عن حقوق الإنسان بسبب قيامهن بأعمال خيرية بسيطة، المشاركة المجتمعية

أو حتى لمجرد التعبير عن آرائهن، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. أثارت مُناصرة إماراتية لحقوق الإنسان قوبِلت من أجل هذه الدراسة قضيتَي أمينة العبدولي ومريم البلوشي من الإمارات العربية المتحدة، والاثنتان في السجن منذ عام ٢٠١٥. وقد اتُّهمت أمينة بـ«تمويل الإرهاب» بعد تقديم تبرعات لمساعدة عائلة سورية. واعتُقلَت مريم بسبب تغريداتها الداعمة للربيع العربي بتهمة انتهاك القانون الوطني.

أوضحت ديما من سورية لـ«فيمينا» أنَّ المحققين أرادوا التعرف على الموارد المالية لمنظمتها وعلاقاتها وأنشطتها الدولية، زاعمين أنَّ تلك العلاقات كانت ضد النظام.

قالت رشا من اليمن إنَّ المحقق ظل يصرخ «لقد بعتُنَّ أنفسكن للسعوديين».
أفادت رزا من إيران أنَّ المحققين أصروا على أن نشاطها النسوي كان مؤامرة أجنبية. وأوضحت: «كان المحققون يصرخون في وجهي: «اعترفي بأنك كنت تقومين بالتجسس وأنك نفذتِ أوامر من البريطانيين تحت ستار النشاط النسوي»».

أُدينت آية من مصر بإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والعضوية في جماعات إرهابية، لأنها شاركت معلومات حول سوء المعاملة الذي تعرَّضت له ونساء أخريات في السجن.

خلال احتجازها، أُجبِرت سحَر من إيران على الاعتراف بإقامة علاقات جنسية مع بعض السياسيين، كوسيلة للضغط عليها وزميلاتها.

سادسًا. تصنيف الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا

في منطقة سوانا حيث على المدافعات عن حقوق الإنسان التصدي للعديد من العقبات والعمل في بيئاتٍ سياسية استبدادية تحدُّ من مساحة النشاط المدني، فإنهن يواجهن لعديد من المخاطر وانتهاكات حقوق الإنسان - الكثير منها يشبه تلك التي يتعرَّض لها نظراؤهن من الرجال. فعلى سبيل المثال، تؤثِّر القوانين التي تحدُّ من قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل وتلقي التمويل على الناشطين/ات من الرجال والنساء بالطريقة ذاتها. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، تعاني المدافعاتُ من أشكالٍ من الأذى خاصة بالنوع الاجتماعي؛ أو قد يعانين، بسبب الانتهاك، من عواقب خاصة بنوعهن الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تتحملُ العديد من النساء مخاطر وعواقب نشاطهن في صمت، ويواجهن مخاطر تُعتبر أمرًا مُسَلَّمًا به ولا يتمُّ الإبلاغ عنها بشكل كاف وتمرُّ مِن دون عقاب.

الغرضُ من هذا التقرير هو التركيزُ بشكل أكثر تحديدًا على الطبيعة الجندرية للانتهاكات. إنه يسعى إلى تسليط الضوء على الطريقة التي يُستخدَم فيها العنف الجنسي كأداة لقمع المدافعات عن حقوق الإنسان. ويهدف كذلك إلى توضيح كيف أنَّ عواقب بعض الانتهاكات، في المجتمعات الواقعة في قبضة النظام الأبوي والتطرف الديني، لها تأثير متفاوتٍ على النساء.

ذكرت المدافعاتُ عن حقوق الإنسان اللاتي قوبِلنَ لأجلِ هذه الدراسة أنهن واجهن هذه الأشكال من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي في جميع مراحل تفاعلهن مع السلطات: سواء كان ذلك عند لحظة الاعتقال أو أثناء الاستجواب والسجن. كما تنوَّع مرتكبو الانتهاكات بين ضباط الاعتقال، المحققين، حارسات السجن، أطباء السجن وحتى السجينات الأُخرَيات.

تُسلِّط الروايات المنشورةُ أدناه الضوء على بعض هذه الانتهاكات، وخصوصًا التأكيد على بُعدِها الجندري.

أ. التحرش الجنسي

التحرش الجنسي، الذي يُعرّف بأنه ممَّهِد جنسي غير مرغوب فيه، أو طلب غير مرحب به للحصول على خدماتٍ جنسية، أو أي سلوك آخر غير مرغوب فيه ذي طبيعة جنسية؛ هو مظهر للقوة القائمة على النوع الاجتماعي في العلاقات. هو شكلٌ للتمييز الجنسي والعنف الجنسي المحظور بموجب صكوك وتشريعات متعددة لحقوق الإنسان. والغرضُ منه هو الإساءة والإذلال والترهيب، ولذلك يُستخدم بصورة متكررة مِن قبل من هم في السلطة.

أشارت العديد من النساء اللواتي قابلتهن «فيمينا» إلى أنهن تعرضن للتحرش الجنسي اللفظي والجسدي منذ لحظة اعتقالهن - سواء تمَّ ذلك في التجمعات العامة والتظاهرات أو في المنزل - وأثناء استجوابهن وطوال فترة احتجازهن.

تـمَّ القبـض علـى ديمـا مـن سـورية والعديـد مـن أعضـاء مجموعتهـا الذين/اللواتـي قاموا/قمـن بتوزيـع المسـاعدات الإنسـانية أثنـاء عملهـم/ن. وأوضحـت: «قـامَ الضابـطُ الـذي أمسـكَ بيـدي أثنـاء الاعتقـال بلمسِ جسـدي. كنـت خائفـةً حتـى المـوت لأننـي سـمعت عـدة مـرات أنَّ قـوات الأمـن يمكنهـا أن تفعـلَ أي شـيء تريـده لإهانـة النسـاء. وفـي الطريـق إلـى مركـز الاحتجـاز، قـال لـي: "أنـت جميلـة. لمـاذا تقومين بهـذه الأمـور؟ يمكنـك العمـل في مجـال مختلـف! يمكنـك إسـعاد الرجـال إذا أردت! حاولـي العمـل في مجالـك، أيتهـا العاهـرة!"». أُلقي القبـض علـى خاتـون مـن السـودان في تظاهـرة. وذكـرت أنّ عـددًا مـن الضبـاط الذكـور طاردوهـا أثنـاء محاولتهـا الفـرار. «حاولـتُ الركـض والهـرب، لكنهـم ظلـوا يضربوننـي بعصيهـم لإبطائـي حتـى يتمكنـوا مـن اعتقالـي. وُضِعْـتُ وعـدد قليـل مـن الفتيـات الأخريـات في شـاحنة ونُقلنـا إلـى مركـز الاحتجـاز. وقـال الضبـاط الذكـور إننـا عاهـرات وهـددوا باغتصابنـا».

وكان لـدى سـحر مـن إيـران تجربـة مماثلـة عندمـا اقتحـم ضبـاط الأمـن منزلهـا لاعتقالهـا. وروت أنهـم «كانـوا يسـتخدمون لغـة جنسـية بذيئـة - كلمـات مثـل عاهـرة وفاجـرة أثنـاء [تفتيـش منزلـي]».

وشـاركت بيـان، وهـي أيضًـا مـن إيـران، تجربـةً مشـابهة، وقـد أوقفـت مـع العديـد مـن المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان فـي منـزل أحـد الأصدقـاء. وقالـت بيـان إنـه أثنـاء احتجازهـا اسـتخدمَ المحققـون لغـةً بذيئـة لإذلالهـا وترهيبهـا. «في كل مـرة كان المحقـق يمـر بجانبـي، كان يقـول: «يجـب أنْ تكوني تحـت زوجـك الآن، أيتهـا العاهـرة». مـاذا كنـت تفعليـن فـي هـذا المنـزل مـع كل هـؤلاء الذكـور؟ هـل يعـرف زوجـك مكانـك!"».

أوقفـت ريـم مـن مصـر فـي الشـارع. وقـد قيّـدَ الضبـاطُ يديهـا بقدميهـا وتحرشـوا بهـا جنسـيًا. وقامـوا بعَقْـدِ سـترتها حـول رقبتهـا وهـددوا بخنقهـا إذا لـم تعطِهـم كلمـات المـرور الخاصـة بهـا.

أُلقـي القبـض علـى وِسـام، وهـي محاميـة مـن اليمـن، عندمـا كانـت فـي طريقهـا إلـى المحكمـة للدفـاع عـن أحـد موكليهـا. اقتادَهـا ضبـاط الأمـن إلـى قائـد الشـرطة علـى الفـور. ومِـن دون النظـر إليهـا، اسـتدعى رئيـس الشـرطة ضابطـةً ظلـت تهدِّدُهـا بالاعتـداء عليهـا بعصـا طويلـة. ثـم أحيلَـت علـى ضابـط اقتادهـا إلـى مكانٍ مختلـف للاسـتجواب. وعندمـا أخذهـا إلـى هنـاك، كان الضابـطُ يسـخر منهـا باسـتمرار ويسـتخدمُ لغـة جنسـية صريحـة أثنـاء القيـام بذلـك.

تـمَّ القبـضُ علـى لارا مـن فلسـطين فـي وقـت مبكـر مـن الصبـاح عندمـا داهـم ضبـاط الأمـن الإسـرائيليون منزلهـا: «قيّـدوا يـدَي خلـف ظهـري بالأصفـاد لعـدة سـاعات. كنـت معصوبـة العينيـن. وعندمـا دخلـت الزنزانـة، قـال أحـد الضبـاط: «ادخلـي وإلا سـوف أدخـل [قضيبـي] فيـك»». وأوضحـت رزا مـن إيـران كيـف تـمَّ اسـتخدام حنسـانيتها لتهديدهـا وترهيبهـا أثنـاء الاسـتجواب. «علـى الرغـم مـن أننـي افترضـتُ أنهـم لا يضربـون النسـاء عـادة، إلا أننـي كنـتُ أنتظـر أنْ أتعـرَّض لهجـوم جسـدي فـي أي لحظـة. كان ذلـك مرعبًـا. جعلونـي أجلـسُ معصوبـة العينيـن وكانـوا يسـيرون خلفـي وهـم يسـخرون منـي ويشـتمونني ويصفونني بالعاهـرة والمـرأة التـي تنـامُ مـع أي كان. قالـوا: «سـنعطي جثتـك إلـى أهلـك. لـن تخرجـي مـن هنـا حيـة». كانـوا يركلـون كرسـيّ، وكنـت أبكـي فـي صمـت»».

فـي العديـد مـن بلـدان منطقـة سـوانا حيـث يكـون حجـابُ المـرأة وملابسـها إلزاميًـا قانونيًـا أو ثقافيًـا، تتعـرضُ المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان للمضايقـة، ويخضعـن للتحقيـق والمحاكمـة بسـبب طريقـة لباسـهن وكذلـك أفـراد أُسـرهن النسـاء فـي الأمكنـة العامـة والتجمعـات العائليـة الخاصـة، أو حتـى أثنـاء السـفر إلـى الخـارج. عندمـا تـمَّ تفتيـش منـزل المدافعـة الإيرانيـة عـن حقـوق الإنسـان هنـاء، رفضـت لبـسَ السـترة الطويلـة التـي يُطلـب مـن النسـاء عمومًـا ارتداؤهـا فـي الأماكـن العامـة، ووضعـت بـدلاً مـن ذلـك شـالاً وبلوزة وسـروالًا. بحسـب هنـاء، طـوال ثـلاث إلـى أربـع سـاعات اسـتغرقها تفتيـش المنـزل، ظـلَّ أحـد العناصـر يهينهـا بقولـه: «غطـي جسـدك القـذر، غطـي هـذا الجسـد القـذر»، وذلـك فـي كل مـرة مـرَّ بقربهـا.

ب. العنف الجنسي، الاعتداء والاغتصاب

تتعـرضُ المدافعـاتُ عـن حقـوق الإنسـان لجميـع أشـكال العنـف الجنسـي بسـبب نوعهـن الاجتماعـي. وهـن مهـدَّداتٌ بشـكل خـاص بخطـر تلـك الأشـكال مـن الأذى أثنـاء وجودهـن فـي عُهـدة الدولـة - سـواء أثنـاء الاحتجـاز أو السـجن - وتحـت سـيطرة رجـال الأمـن. تُسـتخدم هـذه الأشـكال مـن العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي التـي تحظرُهـا القوانيـن الدوليـة لحقـوق الإنسـان وأغلبيـة القوانيـن الجنائيـة المحليـة، بشـكلٍ أساسـي لإحـكامِ السـيطرة علـى المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان، وإذلالهـن ومعاقبتهـن علـى نشـاطهن. إنَّ اسـتخدامَ العنـف الجنسـي بحـق المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان يخـدمُ أيضًـا غرضًـا أكبـر يتمثـل فـي نـزْعِ الشـرعية عـن الحـركات الاجتماعيـة وتلـك الخاصـة بحقـوق الإنسـان وتقويضِ جهـود المجتمـع المدنـي فـي التغييـر الاجتماعـي وإرسـاء الديموقراطيـة. غالبًـا مـا

يُستخدم التهديد أو العنف الجنسي لإجبار النساء على الاعترافات الكاذبة أو للضغط على المدافعات عن حقوق الإنسان للتعاون كجزء من سيناريوهات أمنية أكبر تهدف إلى قمع ومعاقبة المنظمات والحركات والناشطين/ات الآخرين/الاخريات.

تستذكرُ مايا من مصر أنه أثناء وجودِها في السجن استدعاها آمرُ السجن للحديث معها: «أخرجتني ثلاثُ حارسات، ولاحظت أنَّ جميع الزنازين فارغة لأنَّ السجينات كن خرجن للترِيُض. ثم عصبْنَ عينَّي. هددني آمرُ السجن قائلاً إنني إذا لم أتعاون معهم، فلن أرى طفلي وزوجي ثانيةً. بدأ يلمس جسدي في كل مكان وأخبرني أنني فقدتُ بعضًا من وزني. كان يقترب مني أكثر فأكثر، لدرجة أنني شعرتُ بأنفاسه على رقبتي. واستمر في مداعبتي بهذه الطريقة لمدة ست ساعات لإجباري على التعاون. رفضت. ضربوني على رأسي عدة مرات. كنتُ على وشك الإغماء. طلبتُ بعض الماء والسكر. أحضروا لي مشروبًا غازيًا. عندها أدركت أنه كان يسجِّل كل شيء. ثم قال للحارسات أن يُعِدْنني إلى زنزانتي معصوبة العينين حتى تراني السجيناتُ الاخريات وأكون عبرة للواتي يُرِدن عصيان سلطات السجن».

وتعرّضت سحر من إيران لانتهاكاتٍ مماثلة وأُجبِرت على الاعتراف، خاصة أثناء الاستجواب. وأوضحت: «استخدم المحقق لغةً جنسية صريحة. في بعض الأحيان كان يستجوبني لمدة سبع أو ثماني ساعات متواصلة. قام ذات مرة بضغطِ بعضِ المال على ثديي وقال: «يجب أن تريني إياهما»، ثم غادر وعاد بعد عشرين دقيقة وقال: «هذا [المبلغ] قليل على ثدييك». وحرَّك يده ببطء نحو الجزء السفلي من جسدي وسأل كم سيكلف الأمر. كنت مرعوبة. لاحظتُ أن الباب كان مفتوحا قليلًا فركضتُ باتجاهه ووصلتُ إلى الحمام المشترك. كان يتبعني لكنه لم يستطع رفع صوته لأن كل الزنازين كانت مليئة بالسجينات. ذهبتُ إلى المرحاض ووضعتُ يدي في حلقي. لقد طالَت أظافري أثناء اعتقالي فجَرحْتُ كل زاوية من فمي وحلقي. كان هناك دم في كل مكان حول فمي. أردتُ أن أتقيأ حتى يدعني وشأني».

قالت نادين من اليمن إنها تعرّضت للتهديد والتعذيب والاعتداء الجنسي في السجن حتى أُجبرت على الإدلاء باعترافات. وأضافت لـ«فيمينا» إنها لا تزال تعاني من نزيف مهبلي بين الحين والآخر بسبب التعذيب الذي أصابَها.

ألقي القبض على سُمية من مصر في أحد المقاهي مع زوجها وصهرها. أثناء اعتقالها لمسَها ضباط الأمن في كاملِ جسدها رغم أنها صرخت بهم بالتوقف. ووصفَها الضباطُ الذين اعتقلوها بأنها عاهرة لأنها كانت ترتدي حينذاك بنطال جينز ممزق. وأضافت: «بعد اعتقالنا، احتجزني ضباط الأمن وزوجي في غرفة مع عدة رجال. وكانوا يأتون إلى الغرفة بشكل متكرر ويضعون أيديهم أو أصابعَهم في سروالي. كنت حاملًا في ذلك الوقت وبحاجة لاستخدام الحمام بشكل متكرر لكنهم لم يسمحوا لي بذلك».

لانا، ناشطة في مجال حقوق المرأة من المملكة العربية السعودية، اعتُقلت مرارًا واختفَت قسراً في إحدى المرات. ووصفت إحدى قريباتها تجربتها أثناء الاحتجاز: "كانت لانا تجلس على كرسي في منتصف الغرفة معصوبة العينين. وكان الرجال الذين يعذبونها يجلسون على الأريكة. جُلدَت بشدة على ردفيْها لدرجة أنها لم تعد قادرة على المشي. وظلوا يلمسون أعضاءها التناسلية ويعاملونها كأداة جنسية. استمروا في تقبيلها وتحدثوا معها بطريقة قذرة. وفي إحدى الجلسات تعرّضت للتعذيب بالغرق».

تحدثت ليلى من البحرين عما بدأ بالتحرش اللفظي أثناء الاستجواب وسرعان ما تحول إلى اعتداء: «بداية تحرشوا بي لفظيًا. ثم تحوَّل الأمر إلى التحرش الجسدي. جرَّدوني من ملابسي وضربوني مرارًا وتكرارًا. ثم اغتصبوني». وهي اعتُقِلت بعد عودتها من مؤتمر للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، وبحسبِها فإنَّ التوقيت جاء عقابًا لها على مطالبتها بالعدالة وحقوق الإنسان في المحافل الدولية.

ج. الهجمات على الشخصية والسمعة

شكلٌ آخر شائع من الانتهاك هو مهاجمة وتدمير الشخصية والسمعة للمدافعات عن حقوق الإنسان. يستخدمُ الجُناة هذه الأداة وهم يعلمون أنه في منطقة سوانا على وجه الخصوص حيث يُتوقَّعُ من النساء الالتزام بمعايير جنسانية معينة والتصرف وفقًا لتلك المعايير، فإنَّ تدمير سمعة امرأة يمكن أن يضُّر بمصداقيتها ويجعل من الصعب جدًا عليها العمل. ولذلك، فإنَّ التهديد بفضح النساء ونشر الشائعات عنهن أو التشهير بهن علنًا يمكنُ أنْ يكونَ وسيلةً فعالة لإسكاتهن وجعلهن يتخلين عن نشاطهن. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يُنظَر إلى سمعة المرأة في هذه المنطقة على أنها انعكاسٌ لشرفِ عائلتها ومكانتها ومقبوليتها الاجتماعية. في بعض الأحيان، قد يُفْقِدُ فضحُ المرأة حمايةَ أفرادِ أسرتها، أو يجعلها عرضة للأذى على أيديهم، خاصة عندما يكون التشهيرُ أو الشائعات بطبيعةٍ جنسية. لهذا السبب، عادة ما يهددُ عملاء أمن الدولة بمشاركة معلوماتٍ دقيقة أو كاذبة ضارة بالمدافعات عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهن، أو يقومون فعلًا بذلك عند محاولتهم التشهير النساء أو تدمير سمعتهن.

- التشهيرُ بالمدافعات عن حقوق الإنسان أمام العائلة والأقارب وإذلالهن

أوضحت سحر من إيران التي تعرَّضت لضغوط متكررة للاعترافِ الكاذب بعلاقاتها بناشطين سياسيين، أنَّ السلطات كانت تسخرُ من زوجها المتدين في كل مرة يأتي لمتابعة قضيتها ويقولون له أشياء من قبيل: «أنت لا تعرف ما الذي كانت تفعله زوجتك ومع مَن كانت تمارس الجنس».

قالت هناء من إيران التي قُبض عليها في منزلها، إنَّ الضباط استخدموا ألفاظًا نابية أثناء اعتقالها، ثم أخبروا والدتها أنها ربَّت «فتاة فاسدة أخلاقيًا تعقدُ ورشات عمل في مدن أخرى لإفساد النساء الأخريات أيضًا». وأضافت: «سألوا والدي أيضًا عما إذا كان يعرفُ بعلاقات ابنته [الجنسية] وقالوا إنه يمكنهم تزويده بالصور كدليل».

وفقًا لبيان من إيران، اتهمها المحققون بالانخراط في نشاط مدني بغرضِ مقابلة شخص ما وإقامة علاقة غرامية. قالوا لها إنَّ الناشطين جميعهم فاسدون وأنهم سيُخبرون عائلتها بدوافعها الحقيقية، وقد فعلوا ذلك أثناء احتجازها.

في حين أنَّ تكتيكات قوات الأمن لتشويه سمعة المدافعات عن حقوق الإنسان والتشهير بهن غالبًا ما تكون استراتيجية فعالة، فإنَّ أفراد الأسرة لا يصدِّقون هذا الأسلوب أحيانًا.

أوضحت لارا من فلسطين التي اعتقلتها قوات الأمن الإسرائيلية، أنه تمَّ الاتصال بعائلتها وسؤالِ أفرادها عما إذا كانوا يعرفون ما الذي تنوي ابنتهم فعله. «لقد حاولوا تدمير شخصيتي من خلال إلقاء اللوم على عائلتي. ومع ذلك، كانت عائلتي داعمة للغاية لأنَّ أعضاءها كانوا يعلمون أن هذه الأشياء حدثت كذلك لسجناء/سجينات فلسطينيين/ات آخرين/أخريات».

روت رزا من إيران أنه «خلال إحدى زيارات والديّ لسجن إيفين، طلب الضباط من والدتي مغادرة الغرفة، وسألوا والدي عما إذا كان يعلم بعلاقاتي الجنسية وحقيقة أن لدي صديقًا. فقالوا: «نحن نخجل بابنتك وعلاقاتها الفاحشة. أنت لا تعرف ما الذي يحدث...» فغضب والدي وقال للمحقق: «عارٌ عليك!» هذا ليس من شأنك. علاقات ابنتي هي شأنها الخاص». لقد افترضوا أنَّ والدتي ستكون أكثر دعما ولهذا السبب طردوها من الغرفة لإثارة ما يسمى بـ «شرف» و«رجولة» والدي ضدي».

حملات تشهير عامة

أولئك الذين يرغبون في إسكات الناشطات وترهيبهن غالبًا ما يشنون المزيد من حملات التشهير العامة ضدهن. في كثير من الأحيان ينشرون صورًا للنساء في وضعيات حميمية. وقد تكون هذه الصورُ حقيقيةً حصلت عليها القوات الأمنية من اختراق أجهزة الكومبيوتر والهواتف الخاصة بالمُدافعات والتدقيق في محتواها أو تفتيش المنازل، أو تكون صورًا معدَّلة بالفوتوشوب. في بعض الأحيان تصبحُ المدافعات عن حقوق الإنسان موضوعَ نقاشٍ في البرامج الحوارية التلفزيونية والإذاعية كما يتم إجبارُ بعضهن على الإدلاء باعترافاتٍ كاذبة متلفزة، مما يزيد من حدة النقاش العام. إنَّ إلقاءَ الضوء على الناشطات بطريقة سلبية وتأليب الرأي العام عليهن، يسمحُ للسلطات بمواصلة قمعها لهن مع المزيد من الإفلات من العقاب.

قالت ريم من مصر لـ«فيمينا»: «عندما كنتُ في السجن، نشرت إحدى وسائل الإعلام شبه الحكومية قصةً عني. لقد نشروا صوري الخاصة قائلين إنني لست امرأة صالحة وأنني أحتسي الخمر وأرتدي ملابس غير لائقة في الحفلات، وأرحِّب بالرجال في منزلي وأمارس الجنس مع العديد من الرجال».

د. انتهاك الخصوصية والانتهاكات التي تطال العلاقات الشخصية

- مداهمة المنازل والمكاتب وتفتيش المقتنيات الشخصية

تتعرضُ الناشطات في منطقة سوانا بصورة متكررة لاقتحام مساحاتهن الخاصة. لقد اعتَدن على المراقبة، لذلك صرنَ يتخذنَ الاحتياطات اللازمة. ومع ذلك، حتى مع جميع الاحتياطات، فإنهن يعملنَ في سياقات لا يتبعُ فيها رجال الأمن أيًا من القيود المعتادة التي يفرضُها القانون عادةً على عمليات التفتيش (مثل مذكرات التفتيش التي تحدد ما هو المنشود مِن عمليات التفتيش). وكثيراً ما يداهمُ العملاءُ المكاتبَ والمنازل بهدف مضايقة المدافعات. كما ذكرنا أعلاه، في بعض الأحيان، تقترنُ مداهمة المنازل والمكاتب بالتحرشِ الجنسي اللفظي والجسدي. غالبًا ما تُستخدَمُ المداهماتُ لجمعِ أكبرِ قدرٍ ممكن من المعلومات حول الناشطات، ثم استعمال تلك المعلومات كسلاح ضدهن. نكررُ أنه في سياقِ منطقة سوانا، يمكن أنْ يكونَ لبثِ تفاصيل الحياة الخاصة للمرء تداعيات سلبية أكثر على النساء من الرجال، نظرًا لأنه، للأسف، لا تزالُ المعاييرُ المزدوجة في ما يتعلق بسلوكِ الرجال والنساء قائمةً حتى يومنا هذا.

روت آية من مصر: «ظلوا يسألونني عن حياتي الشخصية: مع مَن تعيشين؟ هل لديك صديق؟ من أين تحصلين على المال؟ ماذا تفعلين حتى يدفعوا لك؟ الهدفُ من الاستجواب هو لجمع المعلومات لإثبات أنه ليس لدينا أي قيم ولا نلتزم بأي مبادئ أخلاقية وتصويرنا على أننا أشخاص سيئون أمام العامة».

قالت لارا من فلسطين التي احتُجِزت ٣٠ يومًا في القدس ونُقِلت إلى مركز اعتقال عسكري، إنَّ الضباط أرادوا إلحاق العار بها باستخدامِ صورها الخاصة. وأضافت: «كان الضباط يقولون: أنت فتاة، ومن المُحرِج لك وعائلتك ومجتمعك أن تكوني في السجن. شعرك غير مغطى حتى». واحتجزوني في زنزانة مجاورة لزنزانة الرجال وظلوا يهددونني بالاغتصاب».

رزا من إيران: «سألوني لماذا لا أضع الحجاب في الصور التي التُقطت في الخارج [في الأماكن العامة]. حتى أنه كان لديهم رأي حول طريقة لباس أفراد أسرتي من الإناث في صوري قائلين: «ابنة عمك لا تضعُ الحجاب المناسب». وأثناء استجوابهما، عُرضت على اثنتين من زميلاتي في الزنزانة صورهما بملابس السباحة وأجبِرتا على كتابة تفسيرات [بشأن الصور] في نماذج الاستجواب الموقعة».

روت هناء من إيران أن علاقتها الخاصة أصبحت موضوع الاستجواب. وأوضحت أنه أثناء التحقيق معها، استخدم المحققون صورها الخاصة والحميمة لإذلالها. وأضافت: «كانوا يضعون الصور أمامي ويسألونني عن وضعِيَتي الجنسية المفضلة. سألوني عن علاقاتي الجنسية. عندما اعترضت، كانوا يجيبون: "أوه، ألستم أيها الناشطات النسويات مرتاحات جدًا في الحديث عن هذه الأشياء؟"

- اعتداءات وترهيب على أفراد الأسرة والمجتمع القريب

هناك طريقةٌ فعالة أخرى لترهيب المدافعات عن حقوق الإنسان وإسكاتهن، وهي استهداف الأفراد المقربين منهن، مثل أفراد أسرهن أو أصدقائهن/صديقاتهن أو زميلاتهن. يدركُ عملاء الأمن أنه على الرغم من استعداد المدافعاتِ عن حقوق الإنسان لمواجهة بعض المخاطر وتقبُّلهن لبعض الأخطارِ عليهن وسلامتهن، إلا أنهن قد يكُنَّ أقل استعدادًا لرؤية أحبائهن أو الأشخاص الذين يعرفونهن يعانون كنتيجة لنشاطهن. وفي حين تُستخدم هذه التكتيكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من الرجال والنساء على حد سواء، فإنَّ النساء يواجهن قدرًا أكبر من التدقيق والأحكام عند تعريض أفراد أسرهن للخطر بسبب نشاطهن. عادة ما تكون النساء أكثر عُرضة للمساءلة عن أمن أفراد أسرهن وأكثر تعرُّضًا للوم شخصيًا عندما يتعرض أفراد الأسرة للهجوم أو يواجهون/يواجهنَ المخاطرَ نتيجة لنشاط المدافعات عن حقوق الإنسان. غالبًا ما يكون هذا اللوم مصحوبًا أيضًا بالتشهير المرتبط بإهانة شرف الأسرة ونظام وحدة الأسرة والمجتمع.

تمكنت رغَد من مصر من الفرار من البلاد قبل صدور حُكم بسجنها. ومنذ مغادرتها مصر قبل إصدار هذا الحكم، اعتقلت السلطات شقيقهَا بدلًا منها حين كان يقوم بأداء خدمته العسكرية. وقد عُذِّبَ أثناء احتجازه وقيل له إن أخته عاهرة. وفي نهاية المطاف أُطلِقَ سراحه بعد تأكيده على عدم التواصل معها.

وأفادت سحر من إيران أنه أثناء استجوابها، وجَّهت السلطات أيضًا اتهامات إلى شقيقتها التي كانت طالبةً جامعية في ذلك الوقت. قالوا: «أختك عاهرة مثلك تمامًا. قامت والدتك بتربية فاسقتَيْن».

وأوضحت ديما من سورية أنَّ عناصر الأمن «اتصلوا بعائلتي وأخبروا أفرادها أنَّ كوني ناشطة هو خطأهم. وهددوا باعتقال أي فرد من عائلتي ينخرطُ في أنشطة مماثلة. حتى أنهم منعوا عائلتي وزملائي من مغادرة البلاد».

وعندما اعتقلت حركة «طالبان» يلدا من أفغانستان، أوقفوا أيضًا شقيقاتها. وبحسب يلدا، فقد هددوا بتعذيبهن وقتلهن إذا رفضت التكلم: «كانوا يعلمون أن هذه هي أكبر نقاط ضعفي».

وكانت سُمية من مصر رفضَت المثول أمام السلطات عند استدعائها هاتفيًا وأصرت على وجود استدعاء رسمي. ثم اعتقلت السلطات والدتها، وهي معلمة، مما أجبر سُمية على المثول أمامها. ووفق سُمية، تعرض والداها للتهديد مرارًا وتكرارًا، ولم يتمكن شقيقها من العثور على عمل لأن السلطات منعته من ذلك لأسباب أمنية.

هـ. التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة

بالإضافة إلى التعرُّض بشكل متكرر للتحرش الجنسي اللفظي و/أو الجسدي، يتمُّ احتجاز معظم المدافعات عن حقوق الإنسان في ظروف غير إنسانية ومهينة. بعض المعاملة المسيئة والمهينة في الاحتجاز تتعلق بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك الطريقة التي يتم بها تفتيشُ أعضاء الجسد واختبارات العذرية التي تخضع لها العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان.

- تفتيش أعضاء الجسد الحميمة

من المعتاد أنْ تقوم السجون بتفتيش النزلاء قبل إدخالهم. وعادة ما تُجرى عمليات التفتيش هذه لأسباب أمنية ولمنع السجناء/السجينات من إدخال أشياء محظورة أو مهربة إلى السجن. توجد العديد من المبادئ التوجيهية الملتزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تقدِّم توصياتٍ بشأن طريقة إجراء عمليات التفتيش هذه. ولا يُسمح على وجه التحديد بإجراء عمليات تفتيشٍ توغُّلية في تجاويف الجسم، والتي يُنظر إليها على أنها مُهينة بطبيعتها، إلا إذا كان هناك احتمال كبير بأن يكون المحتجز/ة قد أخفى/أخفت مواد محظورة وخطيرة.

ومع ذلك، كشفت تجاربُ المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير أنَّ التفتيش الجسدي يُستخدم مرارًا وفي ظروف غير مبررة كوسيلة لإذلالهن ومضايقتهن، بما في ذلك التفتيش بالتجريد من الملابس وتفتيش أعضاء الجسد الحميمة. أبلغت مدافعات عن حقوق الإنسان من مصر «فيمينا» أنَّ عمليات التفتيش الجسدي لهن أجرِيت في ظروفٍ غير صحية وأمام ضباط ذكور. في إيران، يُطلب من النساء المحكوم عليهن بالسجن لفترات طويلة الخضوع للتفتيش الجسدي قبل كل زيارة، وخاصة تلك الشخصية، وتُترَك الطريقة التي يتم بها ذلك لتقدير الحارسة وحدها.

وأفادت آية من مصر: «أجبروني على خلع كل ملابسي والوقوف أمام باب السجن. وجاءت حارسة ولفّت يدها بالبلاستيك المستعمل لفحص فتحة الشرج، مما أدى إلى حدوث نزيف».

ذهبت سُمية التي اعتُقلت مع زوجها إلى مركز احتجاز الرجال. لذلك، فُتِّشَت من قبل امرأة عادية تم جلبهُا من الشارع. قالت: «كان الضباط الذكور يقفون خارج الباب لكنهم ظلوا يختلسون النظر إلى الغرفة. أخبرتُ المرأة أنني حامل. كانت امرأة لطيفة. ولم تتحقق من مهبلي».

وفي وقت لاحق، عندما نُقلت سمية من مركز احتجاز الرجال، خضعت لتفتيش آخر. وأوضحت: «أرادت إحدى الحارسات تفتيشي جسديًا. كنت متعبة جدًا، لذلك لم أقاوم وخلعت ملابسي. وقد لمسَت حلماتي بطريقة غريبة جدًا، فصرخت وهددتها بتقديم شكوى ضدها».

جُرِّدت مايا من مصر التي كانت رفضت تسليم كلمة المرور الخاصة بهاتفها المحمول وقت القبض عليها، من ملابسها وفتِّشَت عاريةً أمام العملاء الأمنيين الذكور، ولم يكن ذلك على أيدي حارسة ولكن من قبلِ سجينةٍ أخرى أُحضِرَت من السجن العام.

وصفت بيان من إيران، وهي سُجنت لعدة سنوات، عمليات التفتيش الجسدي المنهجية في أيام الزيارة طوال فترة سجنها: «كان هناك حارسة أو اثنتان لم تُصِرا على تعرينا بالكامل، ولكن كان هناك البعض من اللواتي أصرين على ذلك، موضحات أنه يتعين عليهن القيام بعمل شامل. خلال إحدى زياراتي الشخصية، أخذتني الحارسة إلى الحمام وطلبت مني خلع ملابسي والقيام بتمرين القرفصاء، كان الأمر مهينًا للغاية. قلتُ لنفسي في تلك اللحظة إنَّ هذه هي وظيفتها، ويجب أن يكونّ الأمرُ أكثر إذلالاً لها بأن ترى مؤخرتي بينما كنت أمارس تمرين القرفصاء! هذه هي الطريقة التي كنت أحاولُ بها إقناع نفسي بالاستسلام لأنَّ تلك الزيارات كانت الطريقة الوحيدة للتواصل مع العائلة والعالم الخارجي مرة أسبوعيًا».

قالت رزا من إيران لـ«فيمينا» إنه قبل إرسالها إلى الحبس الانفرادي، أجبرَها الحراس على خلعِ كامل ملابسها واتخاذِ بوضعية القرفصاء. وعندما اعترضت، قالوا لها أنْ تخرس، واستخدموا لغة جنسية صريحة، وقالوا لها «لم يكن عليك فعل الأشياء التي أتت بك إلى هنا!».

اختبارات العذرية

اختبارُ العذرية القسري هو شكلٌ آخر من أشكالِ سوء المعاملة المُستخدم في بعض البلدان حيال المدافعات عن حقوق الإنسان. وبما أنَّ العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج تظلُّ من المُحرَّمات في العديد من بلدان منطقة سوانا، يقومُ عملاءُ أمن الدولة بهذه الاختبارات لتشويه سمعة الناشطات في مجتمعاتهن وإلحاق العار بهن. وتُظهِرُ رواياتُ النساء اللاتي تعرضنَ لهذه الاختبارات أنَّ هدفَ السلطات الأساسي هو إذلالهن واضطهادهن، كما يتضحُ من حقيقة أنه في بعض البلدان، حتى النساء المتزوجات أو النساء اللاتي لديهن أطفال، أُجبِرنَ على الخضوع لتلك الاختبارات.

وأوضحت رغَد من مصر أنه بعد نقلها إلى السجن، «أصرَّت الحارسةُ على أن يتم فحصي رغم أنني متزوجة. أخرَجت كيسًا بلاستيكيًا من سلة المهملات ولفته حول يدها وأجرت الاختبار. وهذا ما سبب لي إصابتي بالعديد من الالتهابات في ما بعد».

تمكنت آية من مصر من نقلِ بعض التقاريرِ عن السجنِ والظروف اللاإنسانية في الزنزانة الصغيرة التي كانت تتقاسمُها مع عشرات السجينات الاخريات إلى أصدقائها. وعندما أدركَ ضباط الأمن أنها سرَّبت معلومات إلى العالم الخارجي، طلبوا من إحدى الحارسات سحبَها خارج الزنزانة وتجريدَها من ملابسها. وأضافت آية: «كانت الحارسة تصرخ: «هذا جسد امرأة، وليس جسد فتاة!»، وجعلتني أجلسُ القرفصاء عدة مرات أمام الضباط الذكور لمعرفة ما إذا كنت أخفي أي شيء. فقدتُ السيطرة على مثانتي أمامهم لأنني لم أكن استخدمتُ المرحاض لساعات، وبعد ذلك أحضروا طبيبًا لإجراء فحص فعلي للعذرية»».

وأوضحت مايا من مصر أنها أصيبت بالتهاباتٍ بعد اختبار العذرية القسري وأصرت على رؤية طبيب نسائي. «بعد بعض الوقت، أخذوني إلى طبيبٍ خارج السجن. أثناء فحصي، استخدم الطبيب منظارًا كبيرًا جدًا، متجاهلاً اعتراضاتي وصرخاتي من الألم. بدأت أنزف بشدة. كنت أرتدي زي السجن الخاص بي وقد أصبح متسخًا وعليه دماء. وأجبروني على ارتداء نفس الملابس المتسخة للعودة إلى الزنزانة. لقد أرادوا إخافة النساء المحتجزات الأخريات وتلقينهن درسًا».

وفي إيران أيضًا، أُجبرت العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان الشابات على الخضوع لاختبارات العذرية أثناء اعتقالهن. وكانت أتينا فرقداني من أوائل النساء اللاتي فضَحن هذه الممارسة علنًا.

التحرش من قِبل سجينات أخريات

أفادت بعضُ المدافعات عن حقوق الإنسان عن تعرضهن للمضايقات من سجيناتٍ أُخريات. وفقًا لبيان من إيران، تختارُ السلطات مُحتجزات معينات كمراقبات للزنزانات، ويُسمح للمحتجزات المختارات بالتنمُّر على السجينات الأخريات ومضايقتهن ويتمُّ تشجيعهن على ذلك. غالبًا ما يُطلقن عليهن ألقابًا، ويلمسنَهن بشكل غير لائق دون موافقتهن، ويضغطن عليهن لإقامة علاقات. وشرحت بيان أنه بسبب اللمس غير اللائق والإساءة على أيدي السجينات المُختارات، تضطر العديد من السجينات إلى تغيير طريقة لبسِهن لمنع المداعبة غير المرغوب فيها والاستغلال الجنسي. وبحسب بيان، فإنَّ هؤلاء السجينات المُختارات يوجِدنَ بيئة غير آمنة ومتوترة ومعادية في السجن، وكل ذلك بموافقة ودعم ضمني أو صريح من مسؤولي السجن.

ظروف احتجاز غير إنسانية

وبما أنَّ تركيزَ هذا البحث على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لم تستفسِر «فيمينا» على وجه التحديد عن ظروف الاحتجاز، على الرغم من أنه من المعروف أنَّ ظروفَ الاحتجاز في منطقة سوانا سيئة للغاية. ومع ذلك، نسلِّطُ الضوء في هذا القسم على بعض الحقائق المتعلقة بظروف الاحتجاز التي ذكرتها المدافعاتُ اللواتي أجرِيت معهن المقابلاتُ على وجه التحديد، بهدف تقديم صورة أشمل للظروف التي عانَت منها المدافعات عن حقوق الإنسان.

أُلقي القبض على يلدا من أفغانستان مع شقيقاتها. وهي كانت جزءًا من مجموعة تخطط لمسيرة احتجاجية، واعتُقلت قبل يوم واحد من الموعد المقرر لتنظيم التظاهرة. قالت: «جاءوا بالدبابات وحاصروا كامل المنطقة المحيطة بالشقة. وحملونا بطريقة فظيعة ووضعونا في السيارة. لقد تصرفوا بشكل مروع. كانوا يركلونني وأخواتي لإسكاتنا». وذكرت يلدا أنها تعرَّضت للتعذيب خلال أيام احتجازها الـ٢٦.

تمَّ القبض على فرشته من أفغانستان مع زوجها وطفلَيْها وحوالي أربعين شخصًا آخر كانوا مختبئين في منزل آمن أثناء محاولتهم الهروب من «طالبان». وحاصرَ عدة مئات من قوات «طالبان» مخبأهم بالمركبات المدرعة. بداية أخذ عناصر «طالبان» الرجال إلى

غرفة للاستجواب. ذكرت فرشته: «لم أرغب في الكذب عليهم بشأن هويتي. قلتُ بصوت عالٍ وأنا أبكي إنني أكره طالبان لأنهم سلبونا حياتنا. أخبرتهم عن طفولتي والقمع الذي مارسته طالبان والأذى الذي سببوه لنا. أخرجوني من الغرفة. أغلقوا الباب وضربوا زوجي بشدة. كانت الأبوابُ والجدران تهتز. وكان بإمكاني وطفلَيْ ونساء أخريات سماع صراخه. وكان طفلَاي يبكيان برعب». وأضافت أنها وأفراد عائلتها مُنعوا لأيامٍ من الحصول على الطعامِ والماء، «على مدى يومين لم يعطونا أي ماء. كان هناك دلو من المياه القذرة يستخدمُه عناصرُ طالبان لغسلِ أيديهم وكؤوس الشرب . بدافع اليأس، قمتُ بتصفية المياه القذرة من طريقِ تمريرِها على زاوية حجابي وأعطيتها لولدَي. لمدة خمسةِ أيام لم يعطونا حتى قطعة خبز. لم يكن هناك ما يكفي من الأوكسجين في الغرفة، ولم نتمكن من التنفس».

وتحدثت آية من مصر عن ظروف احتجازها: «في أيار/مايو، عندما تجاوزت الحرارةُ ٤٠ درجة مئوية (١٠٤ فهرنهايت)، على مدى ٤٥ يومًا، أُجبِرت على ارتداءِ زي السجن المصنوع من النايلون، من دون السماح لي بالاستحمام لفترات طويلة. كانوا يقومون بتشغيلِ جهاز تدفئةٍ تحت سريري حتى يحترقَ جسدي بالحرارة. واضطررت وزميلتي المُحتجزة معي إلى شربِ مياه غير نظيفة، مما أدى لاحقًا إلى إصابتِنا بمشاكل في الكلى. كانوا يطعموننا وجبة واحدة في اليوم، قطعة خبز واحدة بجبنة عليها صراصير ميتة. لمدة ١٥ يومًا لم يُسمح لي بالذهاب إلى المرحاض إلا مرة واحدة يوميًا، مما سبب لي أيضًا مضاعفات صحية».

قالت سُمية من مصر لـ«فيمينا» إنه على الرغم من كونها حاملاً عند القبض عليها، فقد أُجبرت على ارتداء الملابس الداخلية نفسها لمدة ٢٠ يومًا على التوالي، ولم يُسمح لها بتغيير ملابسها.

مريم وأمينة، وفقًا لمدافعة عن حقوق الإنسان في الإمارات أجرت «فيمينا» مقابلة معها، مسجونتان في الإمارات منذ عام ٢٠١٥، وقد تعرَّضتا للتعذيب والضرب والتهديد بالاغتصاب، وتم احتجازهما في الحبس الانفرادي في سجونٍ سرية لانتزاع اعترافات. حاولت مريم الانتحار نتيجة للمعاملة المهينة والحبس الانفرادي المطول.

سابعًا. العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كأداة للقمع

ليسَ من المستغرب أنَّ العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أجرت «فيمينا» مقابلات معهن، واللواتي نشطن منذ فترة طويلة في حركة مكافحة العنف ضد النساء، تعرَّضن أنفسهن للعنف.

إنَّ رواياتِ تجاربِهن مع التحرش الجنسي والعنف توضحُ بجلاء أنَّ التحرش الجنسي والعنف يُستخدمان لإذلالهن وعزلهن وتهديدهن وترهيبهن وممارسة السيطرة والسلطة عليهن. ويتمُّ ذلك على وجه التحديد لمعاقبتهن على جرأتهن في تحدي الأعراف المجتمعية والأبوية. ويهدف أيضًا إلى منعهن من متابعة النشاط وجعلهن مثالًا لأي شخص آخر يفكر في أن يصبح ناشطًا اجتماعيًا وسياسيًا.

وردَّدت المدافعات اللواتي أجريت معهن المقابلات هذه الأفكار والمشاعر.

أوضحت رزا من إيران: «إنهم يريدون إذلالك على أساس نوعك الاجتماعي وتقويضك وجعلك ضعيفة وسلبية و»لا سياسية». علاوة على ذلك، يريدون «تدجينَك» من خلال فرض أيديولوجيتهم للنوع الاجتماعي وتحويلك إلى امرأة تعرفُ مكانها - في المنزل ومع عائلتها. إنهم يريدون القضاءَ على التهديدات المحتملة لنظامِهم السياسي وتحييدِ الخطر الذي يشكله/تشكله أمثالك/مثيلاتك على سياستهم الدعائية بشأنِ أدوار الجنسين».

تعتقد مايا أنَّ المضايقات المنهجية للنساء المعتقلات في مصر قد تكثفت خلال الثورة المصرية وامتدَّت إلى ما هو أبعد من الناشطات، منهن إلى المتظاهرات العاديات. «استخدمت قوات الأمن التحرشَ كسلاحٍ ضد المتظاهرات، ولمنعهن من أن يصبحن ناشطات. كما أنهم يفعلون ذلك لتلقين الأخريات درسًا وإخافتهن. لم يرغب أحد في الاتصال بي لأنهن كن يخشين أن يعانين من نفس المصير».

تؤمن لارا من فلسطين أنَّ قوات الأمن الإسرائيلية ترتكبُ الانتهاكات بشكل منهجي من أجل «قمع النشطاء/الناشطات

الفلسطينيين/ات وتدمير سمعتهم/ن وإجبارهم/ن على الصمت. إنهم يعتبروننا أعداءً لهم ويعرفون أنَّ الآثارَ والصدمات الناتجة عن التحرش الجنسي هي من بين أصعبِ التحديات التي يجبُ التغلب عليها».

وأوضحت خاتون من السودان أنَّ الأمنَ يستخدمُ «العنفَ الجنسي كسلاح، لأنه يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بمفاهيمِ الشرف والعار ومُلكية أجساد النساء من قِبل القبائل والأُسر والمجتمع. غالبًا ما تُعتبَرُ النسوياتُ كافرات في المجتمع السوداني، ويتمُّ بشكل عام عزل الناشطات في مجال حقوق النساء».

ورأت ليلى من البحرين أنَّ العنفَ الجنسي المُستخدم ضد المدافعات عن حقوق الإنسان فِعلُ انتقام. ومضَت قائلة إنَّ الهدف «جعلي والأُخريات نتوقف عن المطالبة بحقوق الإنسان والتوقف عن فضح انتهاكات حقوق الدولة». وأوضحت ليلى كذلك أنه تمَّ استخدامُ العنف الجنسي ضدها لتكون عبرة للأخريات ولإظهار أنه سينتهي بهن الأمر في السجن ويتعرضن للضرب والاعتداء الجنسي إذا نشطن وطالبن بحقوقهن. «إن الفعل [العنف الجنسي] كان وسيظل رسالة كراهية».

وقالت رغَد من مصر: "إنهم يفعلون ذلك لسحق النساء نفسيًا، حتى لا يتمكنَّ من فعل أي شيء. تتمُّ كل هذه الانتهاكات بشكل منهجي".

تعكسُ هذه الروايات ما تمَّ ذكرُه: يهدفُ الاستخدامُ المنهجي للعنفِ الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إذلالِ الناشطات وسحقهن ووضعِ حدٍ لنضالهن وردعِ الأخريات عن فعل الشيء نفسه.

ثامنًا. تداعيات العنف والاعتداء الجنسي على المدافعات عن حقوق الإنسان

ظلَّ تأثيرُ هذه الانتهاكات يطاردُ المدافعات عن حقوق الإنسان لفترةٍ طويلة بعد وقوعها. عانَت النساء جسديًا ونفسيًا أيضًا نتيجةً للتجارب المؤلمة والصادمة بعد فترة طويلة من تعرضهن للاعتداء الجنسي والانتهاكات نتيجة لنشاطهن. ومن الواضح أنَّ الانتهاكات التي استهدفَت المدافعات عن حقوق الإنسان - تحمُّل ظروفِ احتجاز غير إنسانية، التحرش القائم على النوع الاجتماعي والانتهاكات الجنسية لها تأثيرٌ عميق ومستمر على صحتهن الجسدية، النفسية والعقلية، وكذلك على حياتهن العامة. وقد ناقشنَ بعض هذه التأثيرات في مقابلاتهن مع «فيمينا».

بدأت فرشته بآلية دفاعية لحمايةِ نفسِها أثناء وجودها في السجن، ولكنها، بعد إطلاقها، تشعرُ بالتأثير الكامل للفترة التي قضتها في الاحتجاز في أفغانستان. «مازلت أعاني من الصدمة وأستعيدُ ذكرياتِ الفترة التي أمضيتُها في السجن، لقد بدأتُ العلاجَ وأتناولُ كذلك أدوية القلق وأفقدُ الوعيَ في بعض الأحيان. كنتُ في حالة إنكارٍ عندما كنتُ في السجن لكنني أشعر الآن أنَّ جسدي ينهار. أبذل قصارى جهدي لمعاودةِ العمل».

بالإضافة إلى الآثار المادية على التعذيب التي لا تزال موجودة، شددت ليلى من البحرين على أنَّ التأثيرَ العاطفي مستمرٌ ومِن الصعب التغلب عليه. «لقد عانيتُ من الكثير من الكدمات، وخاصة أنَّ أنفي المكسور هو أكبر دليل على التعذيب [الذي تحملتُه]. مازلت أعاني نفسيًا ولا أعتقد أن هذا سوف يختفي أبدًا. إنني أخاف من الظلام لأنني كنت معصوبة العينين طوال فترة تعذيبي واستجوابي».

لا يزال الإذلالُ والعنف الجنسي الذي تعرضت له رزا من إيران أثناء الاحتجاز يطاردُها، وقد أثَّرَ على سلوكِها وحياتها لفترةٍ طويلة بعد إطلاقِ سراحها. «حتى يومِنا هذا، لم أتحرَّرْ من ذكرياتِ الإذلال الذي عانيتُ منه. إنَّ الكراهية التي أشعرُ بها بسبب تعرضي للإهانة والانتهاك الجنسي لا تزال حيةً إلى حد كبير. إنَّ مجردَ ذكرِ تلك الأيام يكفي لإبقاء ذهني مشغولاً لفترة طويلة. يبقى التوترُ والصدمة الناتجة عن هذه التجربة مع الشخصِ ويطبعُ الطريقة التي تعيشُ بها حتى بعد إطلاقِك. قبل اعتقالي، كتبتُ عن مشاعري وتجاربي الشخصية. لم أكُن صريحة فحسب، بل كنت بلا خوفٍ أيضًا. لكن منذ إطلاقِ سراحي، أشعر أنني مُراقبة بشكل مستمر. لا أريدُ أن أكتبَ عن نفسي لتجنبِ ألمِ الاضطرار إلى الدفاع عما كتبتُه عندما يتمُّ اعتقالي مرة أخرى. أحذفُ جميع محادثاتي الخاصة والشخصية. لا أحتفظُ بأي صورٍ شخصية أو عائلية في هاتفي الخلوي. لا يتعلقُ الأمر بالخوف، بل الإذلال وانتهاك الخصوصية هو الشيء المروع حقًا».

أوضحت هناء من إيران أنَّ تجربتهَا في الاحتجازِ أصابَتها بصدمةٍ عميقة وأثَّرت سلبًا على قدرتها على الثقة بالآخرين أو العيش بشكل طبيعي كما كانت تفعل قبلًا. «لقد تعرَّضتُ لصدمةٍ نفسية، ولم أتمكن حتى من أداء المهام اليومية لفترةٍ من الوقت. أصبحت الثقةُ في الناس صعبةً للغاية. لقد حدَّدْتُ من نطاق علاقاتي مع الأصدقاء/الصديقات. كنتُ أستطيعُ النوم بسهولة، ولكن هذا أيضًا أُخِذ مني. وفي أي يوم قد تعيدُني كلمةٌ معينة إلى غرفةِ الاستجواب تلك».

كان على سحر من إيران أنْ تواجهَ مشاكلَ خطيرة تتعلقُ بالصحة النفسية بعد إطلاقِها من السجن، الأمر الذي لا يزالُ يشكل تحديات لها. «وقت اعتقالي، كنتُ في أعلى مستوياتِ الصحة البدنية والعقلية. لكن بحلولِ إطلاقي، كنتُ أتناولُ ١٥ حبة دواء نفسي يوميًا وصفَها لي طبيبُ السجن. على مدى عام بعد إطلاقي، كنتُ مريضةً وأتنقل من مقدِّم للرعاية الصحية العقلية إلى آخر. ولسنوات بعد ذلك كنتُ أتناولُ ٨ إلى ١٠ حبات دواء يوميًا وكان علي أن أرى طبيبًا نفسيًا».

على الرغم من تأثرها الشديد بصدمة احتجازها، قالت بيان من إيران إنها تمكنت من مقاومةِ بعض هذا التأثيرِ بسبب إرادتِها القوية. «معرفةُ أنَّ حياتي الخاصة يُمكِنُ أنْ تُستخدمَ ضدي في ما بعد، جعلتني أعيشُ حياةً شخصية محافِظة للغاية. توقفتُ عن حضورِ الحفلات والتجمعات خوفًا من مداهمة الشرطة والاعتقالات. لكن عندما أُطلِق سراحي بعد اعتقالي الثاني، وبعد قضاء بضع سنوات في السجن، صار لدي موقفٌ مختلف. توقفتُ عن الحذرِ الشديد، وهذا يعني أنني لم أعُد أرغب في السماح لخوفي بمنْعي من العيش كامرأة شابة».

بالإضافة إلى التعاملِ مع قضايا الصحة الجسدية والعقلية الناتجة عن احتجازِهن والانتهاكات الجنسية، يجبُ على بعض المدافعات عن حقوق الإنسان أنْ يتعاملن بعد إطلاقِهن مع حقيقةِ أنَّ الآخرين/الاخريات - الأسرة والأصدقاء وحتى الزملاء/الزميلات - قد يغيرون/يغيرن مواقفهم/ن وسلوكهم/ن تجاههن. ونتيجة لذلك، بدأت كثيرات من المدافعات يشعرن بالعزلة والنبذ. كان على آية أن تتعاملَ مع مشاكلِ صحتها العقلية بعد إطلاقِها من السجن، والتي تفاقمَت بسبب رفضِ صديقِها لها وعزلِها من عائلتها. «انفصلَ صديقي عني لأنه كان يخشى القبض عليه. قررت عائلتي الابتعاد عني تماماً حرصاً على سلامة أفرادها».

في حين كان يُتوقعُ أن تحصلَ سُمية من مصر على الدعمِ من زميلاتها بعد إطلاقِها من السجن، فإنها بدلاً من ذلك تعرَّضَت للنبذ والعزلة. «قالت بعضُ الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان إنهن لم يعُدْن يرغبن في الاتصالِ بي لأنهن يخشين الاعتقال، وكانت تلك العزلةُ مؤلمةً للغاية بالنسبة إلي. كانت تجربةً صعبة للغاية. وما زلت أعاني من الاكتئاب، وحتى بعد سنوات عديدة ما زلتُ أرى معالجًا».

في حين أنَّ معظمَ تجاربِ المدافعات عن حقوق الإنسان ذات الصلة في هذا القسم ركَّزت على الصدمةِ وقضايا الصحة النفسية بعد الاحتجاز، تحدثت العديدُ منهن أيضًا عن التداعيات الجسدية لطريقة معاملتهن أثناء الاحتجاز، بما في ذلك النزيف المهبلي وكسور العظام وتدهور الحالة الصحية وفشل الكلى وغيرها من المشاكل الصحية الناجمة عن نقص الماء والغذاء أثناء الاحتجاز.

تاسعًا. مقاومة المدافعات عن حقوق الإنسان للانتهاكات الجنسية وآليات الدعم

على الرغم من مواجهةِ قيودٍ هائلة أثناء القيام بعملهن، وعلى الرغم من التهديداتِ وسوء المعاملة التي تعرَّضت لها المدافعاتُ عن حقوق الإنسان قبل اعتقالهن وبعده، فإنَّ النساء اللاتي تمت مقابلتُهن لهذا التقرير، مثل العديد من أقرانهن، لم يتوقفْن عن نضالهن. وعلى الرغم من اضطرارِ البعض إلى الفرارِ من بلدانهن حفاظًا على سلامتهن، فإنهن يواصلْن نشاطهَن في المنفى ويحافظْن على اتصالاتِهن مع زميلاتهن الناشطات في الوطن. أما اللواتي بقين في بلدانهن فلم يتخلينَ عن النضال من أجل تحسين وضع النساء وظروفهن.

إنَّ القانونَ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تضعُ الحقَ في الدفاع عن حقوقِ الإنسان كحق مستقل وتحميه كذلك. في كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨، أقرَّت الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة، من خلال اعتماد الإعلان الخاص بالمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، بالدور الحاسم الذي يلعبه/تلعبه المدافعون/ات عن حقوقِ الإنسان في الدفاعِ عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وهو ما يعرِّضُهم/ن في كثير من الأحيان لمخاطر إضافية ومحددة، ويتطلبُ تاليًا اتخاذ تدابير واضحة لحمايتهم/ن. وينصُ إعلانُ الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين/ات عن حقوق الإنسان أيضًا على أنَّ الدول تتحمل المسؤولية النهائية لحماية المدافعين/ات، ومنع مزاعم الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضدهم/ن والتصدي لها بشكل فعال وضمان قدرتهم/ن على القيام بعملهم/ن في بيئة آمنة.

تبَّنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١/٦٨ عام ٢٠١٤، تحديدًا بشأنِ المدافعات عن حقوق الإنسان، ودعت على وجه التحديد إلى الاعترافِ بالمخاطر الخاصة التي تواجهُها المدافعات عن حقوق الإنسان ودورهن الحاسم ومسؤولياتهن والحاجة إلى حمايتهن. بالإضافة إلى ذلك، قدَّم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين/ات عن حقوق الإنسان تقارير مواضيعية مخصصة للمخاطر والتحديات المحددة التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان على أساس نوعهن الاجتماعي. وتلعب هذه التقارير دورًا فعالًا في تسليط الضوء على تجارب المدافعات عن حقوق الإنسان والتحديات التي يواجهْنَها وتأكيدها.

وتوجد كذلك العديد من المؤسسات والآليات على المستوى الإقليمي لتعزيز حماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العديد من الصكوك المتعلقة بالمدافعين/ات عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا مكلف أيضًا بدعم عمل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) مركزُ تنسيق للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان يراقبُ التحديات التي يواجهُها/تواجهها المدافعون/ات، وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت مبادئ توجيهية محددة لحماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

وتوجد أيضًا بعض آليات الحماية الإقليمية في الأميركيتَين، من خلال لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان. وعام ٢٠٠٤ اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارًا بشأن حماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في أفريقيا، حيث فوَّضت مقررًا خاصًا مكلفًا، من بين أمور أخرى، بوضع استراتيجيات فعالة لحمايتهم/ن والتوصية بذلك.

وأخيرًا، بما أنَّ الدولة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن حماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان لديها، فقد اتخذت العديدُ من الدول، وخاصة في أميركا اللاتينية، خطواتٍ على المستوى الوطني لإنشاء آليات وطنية لتوفير تدابير الحماية والوقائية للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان برغم إعراب منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان عن قلقها إزاء نقص الموارد والتنفيذ الفعال لمثل تلك الآليات. للأسف هناك نقصٌ شديد في آليات الحماية الوطنية في منطقة سوانا، حيث تكونُ الدولة في كثيرٍ من الأحيان أكبرَ مُرتكب للانتهاكات بحق المدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

في الواقع، تفشل العديد من الدول حول العالم، وخاصة في منطقة سوانا، في الوفاء بالتزاماتها باحترامِ وحماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان.

عاشرًا. التوصيات

لم يكن هذا التقرير ممكنًا لولا تعاون ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان، القويات واللواتي يصعبُ إخضاعهن، وهن شاركن تجاربهن معنا ويواصلن نضالهن وكفاحهن من أجل حقوقِ الإنسان على الرغم من تعرضهن لأشكال مختلفة من المضايقات والأذى. إننا نقدم التوصيات التالية تقديرًا لهؤلاء المدافعات والمسار الذي سلكنَه، وعلى أمل أن نرى اليوم الذي لا تتعرضُّ فيه أي ناشطة في منطقة سوانا للقمع على يد الدولة وأعوانها الأمنيين لمجرد سعيها للحصولِ على حقوقها وحقوق النساء الأساسية.

للدول في منطقة سوانا

- إلغاء وإصلاح القوانين التي تقوم بالتمييز ضد النساء ومجتمعات الميم عين.
- الاعتراف بشرعية المدافعات عن حقوق الإنسان وتسهيل عملهن ودعمه علنًا.
- اعتماد وتنفيذ التشريعات التي تعترف بالمدافعات عن حقوق الإنسان وتحميهن؛ وإلغاء أو تعديل التشريعات التي قد تضعُ عقبات في طريق الأنشطة المشروعة لتعزيزِ حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.
- اعتماد سياسة صفر تسامح في ما يتعلقُ بالتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي داخل المؤسساتِ الحكومية، وخاصة الأجهزة الأمنية والشرطة وأنظمة السجون، وملاحقة مرتكبي الجرائم بشكل فعال وقوي.
- التصدي بشكل فعال للتهديدات والهجمات والمضايقات والترهيب ضد المدافعات عن حقوق الإنسان حيثما أمكن، مِن خلال إجراء تحقيقات شاملة وسريعة ومستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضدهن وتقديم الجُناة المشتبه فيهم إلى العدالة.

للمجتمع الدولي

المساءلة في ما يتعلق بانتهاك الحقوق

- يجب على الأمم المتحدة والحكومات أن يكون لديها سياسة منسقة وموحدة لحقوق الإنسان تجاه المنطقة ومحاسبة جميع المنتهكين بطريقة مبدئية ومتسقة.
- مراقبة استخدام التحرش الجنسي والعنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان من قبل أجهزة أمن الدولة عن كثب، والإبلاغ عنه وإدانته علنًا.
- محاسبة مرتكبي العنف الجنسي بحق المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل صارم.
- ضمان أنَّ المدافعات عن حقوق الإنسان قادرات على التواصل بأمان مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية لحقوق الإنسان للإبلاغ عن انتهاك حقوقهن، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي.
- ضمان أنَّ المدافعات عن حقوق الإنسان من منطقة سوانا يمكنهن المشاركة بأمانٍ في مختلف فعاليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق النساء، أو انتهاك حقوق النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تخصيص الأموال للسفر وسُرعة إصدار التأشيرات لهن، بما في ذلك تأشيرات الدخول المتعددة الدخول.

ضمان بيئة تمكينية

- مساءلة الدول عن الهجمات على الفضاء المدني، والضغط عليها لضمان تمكين المجتمع المدني وتسهيل عمل المدافعين، وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك وضع قيود على المساعدات الخارجية والتمويل للحكومات في منطقة سوانا.
- منع المزيد من ردود الفعل العنيفة والتراجعات في حقوق النساء وحقوق الإنسان على المستوى الدولي، حتى لا يتمَّ تقليلُ شأنِ المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعملن في سوانا في بيئاتٍ صعبة ومعادية.
- منع إغلاق الفضاء المدني الدولي والعمل بنشاط على توسيع الفضاء المدني على المستوى الدولي، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة من خلال ضمان المشاركة الكاملة للمدافعات عن حقوق الإنسان في مختلف المناسبات.

الدعم الطارئ والعاجل

- تخصيص التمويل للدعم العاجل للمدافعات عن حقوق الإنسان الأكثر عرضة للخطر.

- توسيع خطط نقل المدافعات عن حقوق الإنسان الأكثر عرضة للخطر واللواتي أُجبرن على مغادرة بلدانهن.
- ضمان الأموال الكافية للمنظمات التي تدعم المدافعات عن حقوق الإنسان وخاصة المنظمات الوسيطة التي تدعم المدافعات عن حقوق الإنسان أثناء محاولتهن الوصول إلى صناديق الطوارئ.
- إيجاد فرص راحة مؤقتة للمدافعات عن حقوق الإنسان المعرَّضات لخطر كبير واللواتي يحتجن إلى مغادرة بلادهن مؤقتًا للراحة أو لتجنب ردود الفعل الأمنية، من خلال برامج التمويل والتأشيرات.
- دعم برامج الصحة والرعاية الذاتية والأمن الشامل للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة سوانا، وخاصة اللواتي يعملن في البيئات الأكثر عدائية.

تدعم فيمينا المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهن والحركات النسوية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (منطقة سوانا)، وتركز بشكل خاص على السياقات التي تكون فيها مساحة المجتمع المدني محدودة أو مغلقة وتهدف إلى رفع مستوى الوعي حول تأثير تقلص المساحة المدنية على النساء والحركات النسوية التقدمية.

تقدم ملخصات فيمينا حول الدول والملخصات الإقليمية تحليلاً حول الاتجاهات السائدة في المنطقة، وخاصة تلك التي تعارض حقوق المرأة وحركاتها.

Femena
Rights Peace Inclusion

FemenaNet
FemenaNet
FemenaNet
Femena.net